الأمم المتحدة
S/2024/359
مجلس الأمن
Distr.: General
3 May 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن موزامبيق، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو 2024، ستعقد مناقشة مفتوحة بشأن موضوع "حماية المدنيين في النزاع المسلح: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1265 (1999)" في 21 أيار/مايو، الساعة 10:00.

وقد أعدَّت موزامبيق مذكرة لتوجيه المناقشات بشأن هذا الموضوع (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيدرو **كوميساريو**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

080524 070524 24-08036 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 2 أيار/مايو 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة

مذكرة مقدمة للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع ”حماية المدنيين في النزاع المسلح: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1265 (1999)“، المقرر عقدها في 21 أيار/مايو 2024، الساعة 10:00

أولا - مقدمة

ستنظم موزامبيق، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، مناقشة مفتوحة بشأن موضوع ”حماية المدنيين في النزاع المسلح: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لصدور قرار مجلس الأمن 1265 (1999)“، من المقرر عقدها في 21 أيار/مايو 2024، الساعة 10:00.

وتتيح هذه المناسبة، التي تشكل إحدى الفعاليات البارزة التي تنظمها موزامبيق بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، فرصة حسنة التوقيت لتقييم التحديات والتقدم المحرز في مجال حماية المدنيين على مدى ربع القرن الماضي والتفكّر فيها.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1265 (1999)، الذي جعل حماية المدنيين للمرة الأولى مسألة حاسمة من مسائل السلام والأمن الدوليين، والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف لعام 1949، يتحتم التصدي للتهديدات والتحديات الراهنة التي يواجهها القانون الدولي الإنساني.

وستستند المناقشة المفتوحة إلى التقرير السنوي للأمين العام، الذي يسلط الضوء على تآكل مبادئ القانون الدولي الإنساني، ولا سيما خلال فترة تتسم بنزاعات عالمية كبيرة وانتهاكات متكررة، وتشهد استعدادا من جانب الجهات الفاعلة في القوات المتحاربة لتجاهل القانون الدولي الإنساني وسيادة القانون أو الاحتجاج بهما بشكل انتقائي.

وعلى الرغم من مرور قرن من الزمان على وضع الأحكام القانونية التي تحمي قدسية واحترام حياة الأشخاص من غير المقاتلين وتنظم تسيير الحرب، فإن تزايد خطر إساءة تفسير تلك الأحكام يستلزم استمرار التأكيد على انطباقها. وتظل هذه القوانين ركائز هامة للتعايش الدولي، ولا سيما في سياق طبيعة الحرب وأساليبها المتغيرة باستمرار.

وهذه المناسبة لا تكتفي بالتذكير بالأهمية التاريخية لهذه المحطات، بل إنها تؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى تعزيز التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بالتمسك بمبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والنهوض بها. وتسلط الانتهاكات المستمرة الضوء على الحاجة إلى وضع آليات أكثر فعالية لضمان الامتثال والمساءلة.

وتوفر المناقشة المفتوحة منبرا للدول الأعضاء ومختلف أصحاب المصلحة للمشاركة في مناقشة شاملة بشأن التحديات القائمة التي تواجه حماية المدنيين، فضلا عن استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة أمام مجلس الأمن لتعزيز دوره في مجال حماية المدنيين في مناطق النزاع. كما أنها تتيح فرصة لإعادة تأكيد أهمية وانطباق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في كل مكان وفي أي مكان.

والتفكّر في هذه المسألة حاسم الأهمية لمنع المزيد من التآكل على صعيد مبادئ القانون الدولي الإنساني ولضمان حماية جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك العاملون في مجال المساعدة الإنسانية، وكفالة قدرتهم على أداء وظائفهم الحيوية في بيئات النزاع.

ومن الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، التمسك بالحتمية الأخلاقية التي تشكل أساسا تقوم عليه هذه القواعد، وضمان أن يكون الالتزام بها غير مشروط وحيويا للكرامة الإنسانية ولفعالية القانون الدولي.

ثانيا - مقدمو الإحاطات

- الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، جويس مسويا
- رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ميريانا سبولياريك إيغر
- ممثل(ة) عن المجتمع المدني (يؤكَّد لاحقا).